

# «النشال»: توقعات بنمو ضعيف للاقتصاد الوطني في 2013



استعرض تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي أهم أحداث 2012 الاقتصادية ففي البداية ذكر التقرير أنه بعد نمو حقيقي موجب للاقتصاد المحلي في عام 2011 بحدود 9,3٪، تتوقع نشرة الـ E.I.U. - ديسمبر 2012 - أن يكون الناتج المحلي الإجمالي، في عام 2012، قد حقق نمواً حقيقياً موجباً، بنحو 5٪، وذلك بفضل استمرار الارتفاع في أسعار النفط وإنتاجه، وأن يبلغ معدل النمو الاسمي، للناتج المحلي الإجمالي، نحو 7,4٪، ليصل حجمه إلى نحو 47,685 مليار دينار، أي ما يعادل نحو 170,3 مليار دولار، ومن المتوقع استمرار النمو الحقيقي الموجب، للاقتصاد المحلي، بحدود 4,6٪ في عام 2013، وبلغ معدل إنتاج النفط الكويتي نحو 2,747 مليون برميل، يومياً، خلال العام 2012، طبقاً لنشرة الـ E.I.U. - ديسمبر 2012 - بينما حصتها الرسمية نحو 2,22 مليون برميل، يومياً، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي أقصاه، عند نحو 122,1 دولاراً للبرميل، في شهر مارس 2012، بينما بلغ إنده، عند نحو 92,8 دولاراً للبرميل، في شهر يونيو 2012، وبلغ معدل ذلك السعر، لعام 2012، نحو 108,6 دولاراً للبرميل، مقابل معدله البالغ نحو 105,7 دولاراً للبرميل في عام 2011، أي بارتفاع بلغت نسبته 2,7٪.

نفت خام تعادل 2,22 مليون برميل يومياً، وسعر تقديري لبرميل النفط الكويتي يبلغ 65 دولاراً، وبعد خصم تكاليف الإنتاج والتسويق، بلغ العجز الافتراضي للموازنة نحو 7,3076 مليارات دينار. ولكن أوضاع السوق النفطية كانت أفضل من تقديرات الموازنة، إذ بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لثلاثة أرباع السنة المالية الحالية، -من إبريل إلى ديسمبر 2012- نحو 105,9 دولارات، وزيادة بلغت نحو 40,9 دولاراً للبرميل، أو أعلى بما نسبته 62,9٪ عن السعر الافتراضي المقرر في الموازنة الحالية، والبالغ 65 دولاراً للبرميل. وأشار تقرير المتابعة للشهر للإدارة المالية للدولة، إلى أن جملة الإيرادات المحصلة (نفطية وغير نفطية)، حتى 10/31/2012، قد بلغت نحو 18,8558 مليار دينار، بينما بلغت المصروفات الفعلية نحو 4,1913 مليارات دينار، وذلك عن الفترة نفسها، ما

يترتب عليه تحقيق فائض مقداره نحو 14,6645 مليار دينار، ولكن رقم الفائض هذا لا يعكس الواقع، وسيكون الفائض الفعلي أقل، فقد تصل الإيرادات النفطية، للسنة المالية الحالية، بمجموعها، إلى حدود 30 مليار دينار، ومع إضافة نحو 1,2 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، لتبلغ جملة الإيرادات نحو 31,2 مليار دينار، واعتمادات المصروفات نحو 21,24 مليار دينار، وهكذا فإن الفائض المتوقع سيكون في حدود 10 مليارات دينار، ولكن للسنة المالية الحالية بكاملها، وسيكون رقم الفائض الفعلي، ضمن هذه الحدود، إذا ظل معدل سعر برميل النفط الكويتي عند المعدل الحالي البالغ نحو 105,9 دولارات للبرميل، للفترة يناير -مارس 2013، وهو الاحتمال الأقرب إلى الواقع، ولكنه سيؤدي على هذا المستوى بمقدار الوفر في مصروفات الموازنة.

وأعاد التقرير بأن حجم الدين العام الحكومي كما في نهاية نوفمبر 2012 بلغ نحو 1835 مليون دينار، بانخفاض، نسبته 7-٪ عن مستوى نهاية 2011 ودوات الدين العام تتكون من سندات الخزنة، الأطول أمداً، برصيد 1835 مليون دينار (1848 مليون دينار، في نهاية 2011)، وأذونات الخزنة برصيد «لاشيء»، (125 مليون دينار، في نهاية 2011). وقد بلغ متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزنة، لمدة سنة، نحو 1٪، وتساثر الخلق المحلي بما نسبته 95,9٪، من إجمالي أدوات الدين العام، ويمثل الدين العام ما نسبته 4,1٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، لعام 2011، والذي بلغ نحو 44,4 مليار دينار.

أما بالنسبة للسياسات المالية والمؤشرات النقدية، فقد قام بنك الكويت المركزي، بخفض سعر الخصم على الدينار، لمرة واحدة، فقط،

خلال العام 2012، بـ 0,50 نقطة مئوية من 2,50٪ إلى 2٪، وبلغ عرض النقد (2M)، كما في نهاية نوفمبر 2012، نحو 28,8953 مليار دينار، بارتفاع بلغ نسبته 4,1٪، عن مستوى نهاية 2011. وبلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية، للمقيمين، والمقدمة من البنوك المحلية، في نهاية نوفمبر 2012، نحو 26,9193 مليار دينار، وتمثل نحو 57,6٪ من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بقيمة نحو 3,078 مليار دينار، ونسبة نمو بلغت نحو 5,1٪، مقارنة بنهاية 2011. وبلغ إجمالي الودائع، لدى البنوك المحلية، في نهاية نوفمبر 2012، نحو 32,8952 مليار دينار، وتمثل نحو 77,3٪ من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، مقابل نحو 30,738 مليار دينار، في نهاية 2011. وبلغ إجمالي الودائع، لدى البنوك المحلية، في نهاية نوفمبر 2012، نحو 32,8952 مليار دينار، وتمثل نحو 77,3٪ من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، مقابل نحو 30,738 مليار دينار، في نهاية 2011. وبلغ إجمالي الودائع، لدى البنوك المحلية، في نهاية نوفمبر 2012، نحو 32,8952 مليار دينار، وتمثل نحو 77,3٪ من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، مقابل نحو 30,738 مليار دينار، في نهاية 2011.

والتعرضت الجمعية الاقتصادية في بيان صحافي لها للملاحظات والتوصيات التي تراها لقانون الشركات الجديد كالتالي:

1- التوصيات المتعلقة بقانون الشركات الجديد رقم 25 لسنة 2012.

حيث ان الحد الأدنى لعدد اجتماعات مجلس الإدارة زاد من أربع مرات الى ست مرات سنوياً، ويتطلب القانون تعديلات على المادة 254 لاستهلاك المهل لتظل مستمرة. ويجب أن يطبق القانون ويتم اتباع قواعد المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للإجراءات المحاسبية السلمية.

جـ- تقترب إعادة صياغة المادتين 254 و 257: القانون غير واضح بشأن توزيع الأرباح على المساهمين. تتطلب هاتان المادتان مناقشة للتوضيح في وصف الأهداف المطلوب تحقيقها.

د- المادة 230: نوصي بتغيير الموافقة من «الجمعية العامة السنوية السى مجلس الإدارة» إلى «مجلس الاعضاء المعنى».

هـ- المادة 218 المتعلقة باختيار اعضاء مجلس الإدارة المستقلين تتطلب توضيحات اضافية وقد تحتاج إعادة صياغة لغرض إزالة أي لبس أو غموض.

و- إلغاء عبارة «أو الشركات التابعة لهم» من المادة 231 لأنها تقيد قدرة الشركات على تمويل أنشطتها المختلفة وأنشطة شركاتها التابعة.

2- التوصيات المتعلقة بالألحة التنفيذية لقانون رقم 25 لسنة 2012.

أ- اصدار الحد الأدنى من قواعد الحوكمة للشركات التي لا تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي أو هيئة أسواق المال. على سبيل المثال، متطلبات لتعيين مسؤول متابعة الالتزام/الامتثال.

ب- تتطلب المادة 41 مزيداً من التوضيح حول الحقوق التي يمكن التنازل عنها «مالية، حقوق تصويت...».

ج- يجب على الوزارة وهيئة أسواق المال تنسيق الجهود لإصدار القواعد التي تنظم شركة ودون أميركا السباديتين، وإلى أحداث الربيع العربي.

وإن الاقتصاد المحلي يعتمد على النفط بنسبة 93,5٪ من حصيلة صادراته، وأكثر من نصف ناتجه المحلي الإجمالي، فهو عرضة في عام 2013 لمخاطر انكسار أداء الاقتصاد العالمي، لو تحققت، ولكن تبدو مخاطر هذه الانكساسة إلى انحصار بعد إجراءات أوروبا الحاصفة، وبما أدى إلى انتخاب ما يدعى بالهاوية المالية.

وتبقى تنبؤات صندوق النقد الدولي، بضعف سوق النفط، قاتمة، والتي قدر معها نموًا ضعيفًا للاقتصاد الكويتي وبتحذير 1,9٪، ولكنه أمر في حدود المحتمل بعد نمو موجب مرتفع واصل على مدى ثلاث سنوات قبلها، ويبقى الخلق من احتمال استمرار ضعف سوق النفط، على المدى المتوسط إلى الطويل.

العام السنوية وذلك من حيث تحديد أنواع المعاملات «العقود والتعاملات».

ن - يجب تقديم إرشادات واضحة لفهم مستوى المعلومات التي يجب مشاركتها في اجتماعات الجمعية العامة السنوية.

3- حوكمة الشركات

3.1 - حوكمة الشركات التطورات الإيجابية

أ - وفقاً للمادة من 226 حول المرسوم بقانون رقم 25 لسنة 2012، لايجوز لأعضاء مجلس الإدارة بيع أسهمهم في الشركة دون الحصول على موافقة هيئة أسواق المال. سوف تنتشر هيئة أسواق المال التعليمات التفصيلية حول هذا الأمر لاحقاً.

ب- تنص المادة 228 على أن عضو مجلس إدارة الشركة لايجوز له أن يكون عضو مجلس إدارة شركة منافسة أخرى في نفس الوقت.

ج - طبقاً للمادة 228، فإنه لايجوز لأي مسؤول أو مدير تنفيذي أو مجلس إدارة المشاركة في أي نشاط يتنافس مع نشاط الشركة.

د - وفقاً للمادة 231، لايجوز الإفراض لمجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وأقاربهم.

3.2 - حوكمة الشركات/ملاحظات تستحق مزيداً من البحث

أ - سوف يتعين على الشركات في الكويت أن تقوم قبل 29 مايو 2013 بانتخاب رئيس مجلس إدارة ونائب رئيس مجلس إدارة طبقاً للمادة 214.

ب- وفقاً للمادة 217، وبالنسبة لإدارة الشركة، يقوم مجلس الإدارة بتعيين رئيس تنفيذي ليس من بين أعضاء مجلس الإدارة.

ج - طبقاً للمادة 216، فإنه دور عضو مجلس الإدارة سيكون محددًا وسيكون أشرفياً في طبيعته وليس أدالياً.

د - ستكون للشركات التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال تعليمات حوكمة تفصيلية، في حين ستكون للشركات التي لا تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال «مثل- شركة الشخص الواحد، شركة التوصية البسيطة، الشركة ذات المسؤولية المحدودة، تعليمات حوكمة محددة طبقاً للقانون حيث أن هذه الشركات صغيرة ولا تحتاج اطار عمل واسع للحوكمة.

هـ - تعليمات الحوكمة القادمة والمتوقع لها أن تصدر في يونيو 2013 ستكون واسعة وتفصيلية وقد هيكل ملكية الأسهم، عروض الانتخاب العام، توزيع الأسهم... الخ.

و - يتضمن القانون عناصر أساسية للحوكمة. وعلى الرغم من ذلك، يتوقع تقديم تفسير أكثر تفصيلاً من وزارة التجارة والصناعة وهيئة أسواق المال.

ز - يفرض القانون من خلال هيئة حوكمة الشركات التزاما غير محدد على أعضاء مجلس الإدارة مع تحديد الحد الأقصى لمكافآتهم بمبلغ 6,000 دينار كويتي. سوف يجد مجلس الإدارة من الصعب قبول هذه الحدود.

ح - الكويت مجتمع متناسك ومتقارب اجتماعياً حيث ان عضو مجلس الإدارة في شركة ما قد يكون عضو مجلس إدارة في شركات أخرى، لذلك إذا تم كشف تفاصيل عقود الشركة في الجمعية العامة، قد يؤدي ذلك إلى أثر سلبي على عمليات الشركة. مشكلة اتخاذ قرار بمستوى المعلومات التي يجب الإفصاح عنها مشرطاً عالية.

ط - ومع ذلك، يمكن للشركات التي تعمل بإشراف هيئة أسواق المال أن تطلب استثناءً طبقاً لتعليمات هيئة أسواق المال من كشف المعلومات. ومع ذلك، فإن قانون الشركات يشير ويوضح إلى وجوب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالشركة إلى الجمعية العامة.

ي - تطبيق اطار عمل فعال للحوكمة في الكويت لن يكون سهلاً، حيث انه يتطلب جهوداً مكثفة في تغيير مفهوم وادراك الشركات لهذا الأمر.

ك - بالنسبة لمؤسسة أعمال، فإن وجود هيكل فعال للحوكمة يتطلب جهوداً دائمة لسنوات عديدة.

ل - ادخال متطلبات أكثر تفصيلاً ومضنية للحوكمة يعتبر كالصدمة في مجتمع الأعمال.

م - في الوقت الحالي، لدى الكثير من الشركات الكويتية عضو منتدب يجمع بين الأدوار الإشرافية والإدارية. ووفقاً للمادة 214، فإنه لن يسمح بذلك. ومن ثم، فإن ذلك قد يؤدي إلى مستوى من المخاوف بين مؤسسات الأعمال العالمية الحالية حيث يتعين عن تحويلها لشركات عامة.

ن - تحظر المادة 230 على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأقاربهم (حتى الدرجة الثانية) التعاقد مع الشركة دون الحصول على موافقة الجمعية العامة. القانون القديم كان ينص فقط على مجلس الإدارة. ان هذه المادة خطوة سلمية، الا أنها تفقر لإرشادات واضحة ويتطلب الأمر تفسيرات تفصيلية أكثر.

س - وفقاً للمادة 227، لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الإفصاح عن أي أسرار للشركة إلى المساهمين الا في اجتماعات الجمعية العامة. سوف تظهر هذه المشكلة في الأمور المتعلقة بالدراسات أو المراجعات الناقدية للجهة. ومن غير الواضح والصعب معرفة مستوى المعلومات التي يمكن مشاركتها.

تداول تقرير الشال العالمية رغم مرور 4 سنوات عليها

في مكونات المؤشرات، من جانب، والاختلاف في الأساس الرياضي، حيث لا يأخذ مؤشر الشال للتوزيعات النقدية بعين الاعتبار، ولكن تبقى الخلاصة بين الارتفاع ساد أسهم الشركات الصغيرة، ومعظمها، وتراجعت أسعار الأسهم القيادية، ومعظمها، والأخيرة الأكثر تأثيراً على أداء مؤشر الشال.

ومن أهم الأحداث التي شهدتها السوق خلال العام، إصدار مؤشر «كويك 15» لقياس أداء الشركات الخمسة عشر الأقل في البورصة، ويهدف جزئياً إلى معالجة عيوب المؤشر السعري، كذلك تم تشغيل نظام التداول الجديد «إكستريم» لجارية التطور في البورصات الإقليمية. علماً بأن النظام الجديد واجه صعوبات عند إطلاقه ولايزال في طور المراجعة والتعديل، ومازال الوضع الإداري للمناسب القيادية - هيئة المفوضين ومدير السوق - مكان نزاع، فمازالت بعض القضايا عالقة في المحاكم، وهو أمر يؤثر سلباً على

## البورصة لم تتجاوز الأزمة المالية العالمية رغم مرور 4 سنوات عليها

تداول تقرير الشال العالمية رغم مرور 4 سنوات عليها

في مكونات المؤشرات، من جانب، والاختلاف في الأساس الرياضي، حيث لا يأخذ مؤشر الشال للتوزيعات النقدية بعين الاعتبار، ولكن تبقى الخلاصة بين الارتفاع ساد أسهم الشركات الصغيرة، ومعظمها، وتراجعت أسعار الأسهم القيادية، ومعظمها، والأخيرة الأكثر تأثيراً على أداء مؤشر الشال.

ومن أهم الأحداث التي شهدتها السوق خلال العام، إصدار مؤشر «كويك 15» لقياس أداء الشركات الخمسة عشر الأقل في البورصة، ويهدف جزئياً إلى معالجة عيوب المؤشر السعري، كذلك تم تشغيل نظام التداول الجديد «إكستريم» لجارية التطور في البورصات الإقليمية. علماً بأن النظام الجديد واجه صعوبات عند إطلاقه ولايزال في طور المراجعة والتعديل، ومازال الوضع الإداري للمناسب القيادية - هيئة المفوضين ومدير السوق - مكان نزاع، فمازالت بعض القضايا عالقة في المحاكم، وهو أمر يؤثر سلباً على

## «وفرة»: 22,6٪ ارتفاعاً في تداولات العقار في نوفمبر

صفقة وبنسبة 4٪ مقارنة بعدد الصفقات التي حققتها في سبتمبر والبالغة 36 صفقة وبحصة قدرها 6٪ من إجمالي عدد الصفقات المتداولة.

وحول السكن الخاص أشار التقرير إلى أنه شهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال شهر أكتوبر ليصل إلى نحو 156,5 مليون دينار بمعدل ارتفاع نسبته 43,7٪/ مقارنة بـ 107,5 مليون دينار عن قيمة التداولات في شهر سبتمبر والبالغة 108,94 ملايين دينار أما الاستثماري فقد استقرت قيمة التداولات العقارية الاستثمارية خلال شهر أكتوبر بعد التحسن الملحوظ الذي شهدته خلال شهر سبتمبر، إذ بلغت نحو 75 مليون دينار في أكتوبر مقارنة بنحو 76 مليون دينار في الشهر الماضي سبتمبر محققة انخفاضاً قليلاً عن شهر سبتمبر بنحو 854,2 مليون دينار وبنسبة انخفاض بلغت نحو 1٪.

وحول السكن التجاري فقد انخفضت التداولات العقارية في شهر أكتوبر بعد التحسن الذي شهدته في شهر سبتمبر فقد انخفضت قيمة التداولات العقارية بقيمة 527 مليون دينار في شهر أكتوبر وبنسبة 61٪ مقارنة بـ 1,566 مليون دينار في شهر أكتوبر بعدد صفقات 33

صفقات وبنسبة 12٪ مقارنة بـ 13,8 مليون دينار سجلت كلها أيضاً من العقود في سبتمبر محققة انخفاضاً بنحو 12 مليون دينار وبنسبة انخفاض وصلت إلى 88٪.

وذكر التقرير أن سيولة سوق العقار ارتفعت في شهر نوفمبر لسنة 2012 حيث بلغت قيمة إجمالي التداولات العقارية عقوداً ووكلات) نحو 286 مليون دينار بارتفاع قدره 22,6٪/ تقريباً عن شهر أكتوبر وزيادة قدرها نحو 53 مليون دينار ومقارنة بنفس الشهر من العام الماضي فالزيادة تساوي تقريباً ضعفه حيث بلغت قيمة التداولات العقارية في شهر نوفمبر 144,6 مليون دينار تقريباً مقارنة بنحو 98٪/ ويحتل شهر نوفمبر المركز الثالث بنحو 854,2 مليون دينار وبنسبة 3,5 ضعفه عقوداً ووكلات) بعد شهر يناير وإبريل. وبلغ عدد التداولات في شهر نوفمبر 860 صفقة (عقوداً ووكلات) واحتلت محافظة الأحمدى المركز الأول كالعامة بعدد 527 صفقة (عقوداً ووكلات) ونسبة 61٪ تليها محافظة حولي بعدد

صفقات وبنسبة 4٪ مقارنة بعدد الصفقات التي حققتها في سبتمبر والبالغة 36 صفقة وبحصة قدرها 6٪ من إجمالي عدد الصفقات المتداولة.

وحول السكن الخاص أشار التقرير إلى أنه شهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال شهر أكتوبر ليصل إلى نحو 156,5 مليون دينار بارتفاع قدره 22,6٪/ تقريباً عن شهر أكتوبر وزيادة قدرها نحو 53 مليون دينار ومقارنة بنفس الشهر من العام الماضي فالزيادة تساوي تقريباً ضعفه حيث بلغت قيمة التداولات العقارية في شهر نوفمبر 144,6 مليون دينار تقريباً مقارنة بنحو 98٪/ ويحتل شهر نوفمبر المركز الثالث بنحو 854,2 مليون دينار وبنسبة 3,5 ضعفه عقوداً ووكلات) بعد شهر يناير وإبريل. وبلغ عدد التداولات في شهر نوفمبر 860 صفقة (عقوداً ووكلات) واحتلت محافظة الأحمدى المركز الأول كالعامة بعدد 527 صفقة (عقوداً ووكلات) ونسبة 61٪ تليها محافظة حولي بعدد

ذكر تقرير شركة وفرة العقارية أن التداولات العقارية شهدت ارتفاعاً في شهر أكتوبر بسبب انتهاء موسم الإجازات حيث بلغت قيمة التداولات في هذا الشهر نحو 233 مليون دينار بزيادة قدرها تقريباً 31 مليون دينار، حيث بلغ عدد التداولات العقارية في شهر أكتوبر 818 صفقة (عقوداً ووكلات) أمسا في شهر سبتمبر فقد بلغ عدد التداولات 595 صفقة (عقوداً ووكلات) وبالنسبة للعقود فقد ارتفعت قيمة تداولات العقود بقيمة مقدارها نحو 25 مليون دينار ونسبتها 13٪/ مقارنة بقيمة تداولات العقود في الشهر الماضي حيث حققت نحو 219 مليون دينار في شهر أكتوبر مقارنة بنحو 194 مليوناً في شهر سبتمبر، بالإضافة أيضاً إلى الارتفاع في قيمة الوكالات حيث سجلت ارتفاعاً بنحو 5,4 ملايين دينار ونسبته 62٪ لتسجل 14 مليون دينار في شهر أكتوبر مقارنة بقيمة إجمالي التداولات العقارية بالوكالات والبالغة نحو 9 ملايين دينار في شهر سبتمبر.

وأفاد التقرير بأن محافظة الأحمدى احتلت المرتبة الأولى في نسبة التداولات حيث بلغ

## ..والشمالي يطالب بتعديل القانون

وأوضح أن القانون الجديد يجب أن يكون أحد أهم العناصر المحفزة لتشجيع الاستثمار في الكويت وتحسين بيئة أداء الأعمال، مطالباً بتشكيل لجنة لدراسة تريب الشكول في المؤشرات العشرة الفرعية لبيئة أداء الأعمال ودراسة وإقتراح الإجراءات الضرورية لتحسين ترتيب الكويت أسوة بما تم في العديد من دول المنطقة والعالم.

وأشار الشمالي إلى أن الكويت احتلت المرتبة الـ 142 عالمياً والـ 14 عربياً في مؤشر تأسيس الشركات بسبب تعدد الإجراءات التي تشكل مبالغ فيه ليصل إلى 12 إجراء تستغرق مدة طويلة تبلغ 32 يوماً في مقابل تكلفة تأسيس واشترطات رأس مال جيدة مقارنة بالمتوسط العربي.



المحامي ناصر الشمالي